لقاء قناة الحرية بالدكتور إبراهيم الجعفري
2010/5/21
(الحكومة القادمة .. شراكة .. أم محاصصة)

المقدم: لديكم تجربة سابقة في رئاسة الحكومة، لكن واجهتكم مشاكل واعتراضات حينها من قوى سياسية متحالفة، مع توجهاتكم والآن أنت من المرشحين البارزين لتولي هذا المنصب ثانية، هل تضمن عدم اعتراض بعض الحلفاء ثانية، وهل لديكم ما يطمئن الآخرين في المرحلة المقبلة؟

الجعفري: اعتماد المقاييس الوطنية في اختيار من يصلح لرئاسة الجمهورية أو لرئاسة الوزراء ولرئاسة البرلمان، أعتقد أن هذا معلم أساسي وحضاري وسياسي وطني حقيقي، نعم مطلوب من أي مرشح أن يعرف كيف يتعامل مع الآخر، لكنه لا يسلخ حق كل قائمة عن أنها عندما تختار، وتتحمل مسؤولية مرشحها..
نريد من أي رئيس وزراء باعتباره موقعاً متقدماً في الدولة وكذا رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان أن لا يفكروا بطريقة شخصية أو حزبية أو كيانية إنما يفكرون بطريقة دستورية، ومعيار الوطنية لدى كل مسؤول هو مدى ائتمانه على تطبيق الدستور على مفردات الواقع.

المقدم: في الفترة السابقة هل كان باستطاعتكم أن تلزموا المسؤول أياً كان بالدستور، وهل هناك ضمانات لإلزام الشخص المنتخب الجديد بأن يكون ملتزماً بالدستور؟

الجعفري: إنما كُتِب الدستور، وجرى التصويت عليه؛ حتى يُطبَّق، لا حتى نتغنى به.. لا نريد من كل مسؤول أن يؤمن بمواد الدستور كلها، لكن يجب أن يكون أميناً في تطبيق مواد الدستور كلها، أما الضمانات فهو الدستور ذاته، ولأضرب لك مثلاً بسيطاً: عندما حدث اختلاف في وجهات النظر بين الإخوة في قائمة العراقية والإخوة في دولة القانون وكذلك الائتلاف الوطني في تفسير المادة (76) حول من هي الكتلة الأكثر عدداً التي يختار منها رئيس الوزراء المرشح، فحصل اختلاف، والبعض قالوا: هي القائمة التي تأتي بأكثر الأصوات ووقفوا، وآخرون قالوا أكثر الأصوات قد تكون بالتحالف مع بعضها، وتم اللجوء إلى المحكمة الاتحادية، التي بدورها فسّرته على أنه يمكن أن تكون بالضم، ويمكن أن تكون بالذات، فعندما نُحسن تطبيق الدستور سنجد أن الكثير من المشاكل قابلة للحل.

المقدم: القائمة العراقية لازالت لحد هذا اليوم تصرّح بأنها دستورياً هي التي تُكلَّف بتشكيل الحكومة، وطبقاً لما تفضلتم به أن المحكمة الاتحادية قالت إما هذه أو تلك، والائتلاف الوطني بتحالفه مع ائتلاف دولة القانون يعتبران أنهما شكّلا

الكتلة النيابية الأكبر ومن حقها تشكيل الحكومة فيصار إلى رأي المحكمة الاتحادية فيمن له الأحقية؟

الجعفري: أكيد عندما يستطيع الائتلافان أن يشكّلا تحالفاً أكثر عدد سيكون من حصتهما، وإن استعصى عليهما، ولم يستطيعا أن يشكّلا تحالفاً مشتركاً، فالخيار الآخر، وهو القائمة الأكبر.

المقدم: البعض يعتقد أن التحالف القائم بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية تحالف هشّ، ولا يوجد وضوح واتفاق على قضية رئاسة الوزراء، فالتصريحات الجانبية ليس لها صدى جيد في الشارع العراقي، إلى متى تستمر هذه الحوارات وهذه النقاشات؟

الجعفري: مع احترامي لهذه القراءات هناك ضعف في القوائم، لكن في الوقت نفسه أرجو أن لا نستنسخ في طريقة التقييم المرحلة السابقة (مرحلة ما قبل سقوط النظام الصدّامي).. نأمل أن لا تستمر، وعلى الإخوة جميعاً أن يديروا الخلاف من موقع الدولة والنظرة العامة التي تنزل عند همّ المواطن العراقي بكل تنوعاته.

المقدم: اندماج الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون هل يعني الرجوع إلى نفس تجربة عام 2005 (التكتلات الطائفية)، فبعد هذه التجربة حدثت انشقاقات وتكتلات وانسحابات؟

الجعفري: طبعاً تلك التجربة نحت منحى خطيراً، وهذا تقسيم مقيت يضع العراق على مشارف مرحلة التمزق، وما حصل في لبنان ينبغي أن لا نسمح له بأن يحصل في العراق؛ لأن مجتمعية العراق متداخلة، وكذا الكيانات السياسية متداخلة بالانتماء أيضاً، وتجد كذلك عملية التداخل والتماثل والتضاهي بل التماهي في بعض الأحيان، في كل هذه المركبات.
يجب أن نفتح أبواب السلطة لكل الكفوئين، ولا نشترط أن يكون من قومية أو مذهب معيّنين، كما لا نُقصي قومية أو مذهباً معيّناً، أي لا نشترط في رئيس الجمهورية أن يكون كردياً، كما لا نقول يشترط أن لا يكون كردياً، بل هو مفتوح لأي عراقي..
ما حصل في عام 2005 أنا شاهد فيه فالحكومة فيها كرد وعرب سنة وشيعة وفيها سيدات مسيحيات وفيها تركمان، وكنت أطمح أن ألحق به امرأة تركمانية كنائب في رئاسة الوزراء ونائب في رئاسة الجمهورية كذلك، فكان هناك سبع وزيرات، لكن استطاعت الحكومة الانتقالية أن تمثل بمجموعها الشعب العراقي، ولم أشعر أن العربي الشيعي والعربي السني والكردي في داخل الوزارة كان لديه ملف خاص بكردستان، ولا العربي السني ولا العربي الشيعي، فقد كانت تُطرَح القضايا، ويتصرفون بأفق عراقي، ويتخذون قرارات بقيمة عراقية.

المقدم: في حملتكم الدعائية ركزتم على مفهوم المواطن والمواطنة، ما هي تصوراتكم لدولة المواطنة؟

الجعفري: دولة المواطنة، ومفهوم الدولة يختلف عن مفهوم الحكومة، فالدولة تكون فيها الحكومة مؤسسة، والدولة عبارة عن نظام حكم يقوم على قاعدة الشعب، ويعتمد البرلمان والدستور، ولها سلطة وسيادة، عندئذ يقال لها دولة، وهذه الدولة عندما تقوم على عقد المواطنة أصبح لمواطنيها حقوق يضمنها الدستور وعليهم واجبات يلتزمون بها ضمن الدستور، فركزنا كثيراً على مسألة حق المواطن، وبدأنا بالتعامل مع دولة ترعى المواطن، بل تحفظ للمواطن حقه وقيمته الحقيقية، وتدرس مشاكله، فهذا إشارة صريحة إلى أنه لا ينبغي أن تكون هناك تفرقة بين المواطنين، هذا أولاً، أما ثانياً، مفارقة على مستوى المواطن من الناحية المعاشية فهو فقير على الرغم من أنه ينتمي إلى دولة غنية.
دول الجوار التي حولنا لا تملك الثروات التي نملكها نحن، لكن مستوى المواطنين المعاشي أعلى، فلا يكفي أن نحصل على خزانة أموال، وتكون الحكومة غنية من دون أن يستفيد منها المواطن، فإقامة الدولة تكون على أساس رعاية المواطنين هذا شيء، والشيء الآخر نعمل على تثقيف المواطن على حقوقه والتزاماته، بأن له حقوقاً وعليه واجبات، وهذا يشكل بنية تحتية، ويفرز أعضاء برلمان ومسؤولين يتناغمون، ويتعاملون على هذه الطريقة... العلاقة مع المواطن يجب أن تكون علاقة نوعية، ولا قيمة للوطن من دون مواطن.

المقدم: من يتأمل في برامج القوى السياسية خاصة الكتل الأربع الفائزة، وكذا الكتل غير الفائزة يجد تشابهاً كبيراً فيها، فالجميع بلا استثناء يؤكدون على مسألة الأمن والخدمات، لكن من دون تقديم توضيحات تفصيلية وإجرائية عن الخطوات التي ستتخذ في تحقيقها.. هل لكم رؤيتكم وتصوراتكم الإجرائية في تحقيق الأمن والخدمات؟

الجعفري: أنا أعتقد أن هذا التشابه علامة طيبة، وشيء جيد، فنحن الآن لا نختلف على ضرورة مكافحة الفساد، ولا نختلف على ضرورة رفع مستوى الخدمات، ولا نختلف أيضاً على رفع مستوى الوتيرة الأمنية، ولا يوجد خلاف حول عدم التدخل الأجنبي، وهذا علامة قوة..
الاختلاف يتأتى من الدخول في القضية التفصيلية، وتحديد الآليات والأولويات، والجهاز التنفيذي الذي يحوّل المكتوب والمدوّن إلى محسوس ومُطبَّق..

المقدم: لكن كان هناك فساد في الحكومة السابقة بحيث صُنّف العراق على أنه ثاني دولة من ناحية الفساد، ولم نشهد أي محاربة فكيف نضمن في الفترة القادمة عدم تكرار هذا الشيء، وهذه الأحزاب نفسها هي التي رشحت، وهي التي بالإمكان أن تشكّل الحكومة؟

الجعفري: هذه ماتزال موجودة ، لكن الأجواء تتقبّل عمليات إصلاح حقيقي، سأضرب لك أمثلة على الأرض: عام 2005 كانت الجلسة الأولى في هذا البيت، جلسة تعارف بين الوزراء والوزيرات، ويقدّمون تقارير عن واقع الوزارة، وخطة مائة يوم، وما ستقدّم إلى العراق، والاجتماع الثاني كان في مجلس الوزراء أسميته (مكافحة الفساد)، وطلبت منهم تحديد ظواهر الفساد في الوزارات، وعندما أتينا إلى الملف الاقتصادي وملف العقود حدّدنا صلاحية الوزير بثلاثة ملايين دولار يستطيع أن يبتّ بها، ومازاد على ذلك يأتي إلى لجنة العقود، ويقدّم العقد، وتنظر اللجنة في مواصفاته، وظهر أكثر من 95% من الفساد من العقود، وقد كافحناها، وكذا مسألة التعيينات: لم يكن يهمّني من سيأتي بمقدار ما يهمّني المعيار الذي اعتُمِد في اختياره، وقلناها مراراً وتكراراً: ليس لدينا انغلاق على تجاه أي حزب، لكن نريد مواصفات وطنية، فحكومة 2005 كان فيها شخصيات غير حزبية، ومكتبي الشخصي كان فيه عناصر غير حزبية من طوائف متعددة وقوميات متعددة وطبعاً رجال ونساء، مسلمون وغير مسلمين.

المقدم: هل أنت مرشح لرئاسة الوزراء؟

الجعفري: ليس سراً عليكم حدثت قضية استطلاع رأي وطُرح اسمي، وقدّمه الإخوة في التيار الصدري.

المقدم: قائمة الائتلاف الوطني تقول: ليس لها مرشح لرئاسة الوزراء، وهناك أحاديث جانبية عن وجود مرشحين من قبل مثلاً المجلس الأعلى والقوى الأخرى المشاركة في الائتلاف الوطني، ولكن هذا أصبح جلياً من خلال تصريحات قادة في تيار الأحرار أو التيار الصدري أن مرشحهم لرئاسة الوزراء هو الدكتور إبراهيم الجعفري؟

الجعفري: دعني أوفّق بين هذه التصريحات بين من يقول: إن لدينا مرشحاً كما هم الإخوة الصدريون، وهم صادقون، فمرشحهم جاء عن طريق استطلاع رأي، ومن يقول ليس لدينا مرشح في الائتلاف صادق أيضاً، ولا تناقض بين مَن يقول لدينا مرشح، وبين مَن يقول إن الائتلاف الوطني كله ليس لديه مرشح، والبعض يتكلم على استحياء ويخجل أن يقول لديّ.

أعتقد أن هذه حالة ضعف، وليست حالة قوة، فعلى المؤمن أن يكون شجاعاً، فالإنسان إما أن يرشح نفسه بالذات أو أن يرشحه الآخرون.

المقدم: كيف تقيّمون فترة الحكومة السابقة، مقارنة بحكومتكم؟

الجعفري: عقد المقارنة بين حكومتنا والحكومة الحالية يجب أن يأخذ بالفروق والظروف والفترة أيضاً، فالحكومة الانتقالية كانت مدتها منذ أن تسلمت حتى سلّمت ثلاثة عشر شهراً، قسم منها كانت حكومة تصريف أعمال، فتقريباً ثمانية أشهر يزيد أو يقل عنها بشيء قليل، على العموم كانت حكومة متماسكة في داخلها، واجتمعت كلمتها، وانعكس ذلك على الملفات الأمنية والخدمية والاقتصادية، أما الظروف التي تحيط بالحكومة الحالية فهي ظروف صعبة جداً، فالمحاصصة أخذت تنخر أكثر من السابق، وانسحب قرابة النصف من الوزراء، ولا يتحمل وزرها رئيس الوزراء بمقدار ما تعرقل عمله.
نصيحتي لمن يريد أن يقيّم الحكومة أن يأخذ بنظر الاعتبار الظروف التي أحاطت بهذه الحكومة، فضلاً عن الوضع الإقليمي الذي لم يكن إيجابياً للحكومة، وأسهم في تفاقم الكثير من المشاكل.

المقدم: كيف ترون السفرات المكوكية لرؤساء الكتل والقوائم إلى الدول الإقليمية والدول المجاورة قبل تشكيل الحكومة، هل هي مفيدة أم مُضرة باعتقادكم؟

الجعفري: تعتمد بشكل كبير على الغرض منها، وما يدور فيها، ومن الذي يسافر، إذ توجد سفرات تطرح اسم العراق، ويُعمَل فيها لأجل العراق، وهذا شيء مشروع وطبيعي.

المقدم: بعد سقوط النظام الدكتاتوري حدث توجه إلى بناء دولة ديمقراطية يعتمد على الشفافية في تفسير الأمور؛ فجاء تشكيل الهيئات المستقلة لتخفف من تدخلات الحكومة في بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه الهيئات صارت عبئاً على الدولة والحكومة فبعضها تابع لرئاسة الوزراء وبعضها تابع لمجلس النواب وجميعها لديها مجلس رعاية ومفوضون وأمناء وكل هيئة لديها عدد لا يستهان به من هؤلاء وهؤلاء كل واحد منهم لديهم حمايات ممن لا يقل عن سبعة إلى عشرة حراس، ولكل هؤلاء درجة خاصة... هل لديكم رؤية واضحة مستقبلية لتقليص الوزارات من جهة، وترشيق الهيئات المستقلة من جهة أخرى؟

الجعفري: فعلاً هذه ليست من ظواهر الصحة، لأننا بدلاً من أن نبدأ من مؤسسية الدولة والمواطن، وبدلاً من أن نبحث عن أشخاص للمؤسسة نحوّل الأشخاص إلى مؤسسات، وبدلاً من أن نبحث عن رجال ونساء لمشروع أصبحنا نواجه مشاريع

شخصيات، وليس شخصيات مشاريع، نعم.. هذه تحصل في بداية نشوء كل دولة؛ لأنها يختلط فيها العامل الذاتي الشخصي المصلحي بالفراغ الدستوري وعدم وجود ثقافة كافية، فأصبحت عملية تفريخ مؤسسي من مؤسسة إلى مؤسسة ومن عنوان إلى عنوان ومن أموال إلى أموال.
أعتقد أنه إذا اندفعت العملية السياسية نحو الأفضل، وابتعدنا عن عالم المحاصصة التي تقف وراء كل هذه الظواهر ستنعدم تلك الحالة.

المقدم: تقولون: يجب أن نبتعد عن المحاصصة، ولكن لحد هذا اليوم الحديث يدور حول حكومة مشاركة وطنية.. ألا تعتقد أن اللفظ قد تغيّر، وأن الوضع السابق سيتكرر؟

الجعفري: عندما أشجب، وأستنكر تقسيم المؤسسات على الحصص فمن باب أولى أشجب تقسيم الحكومة على أساس الحصص.. أنا أدعو إلى اعتماد الكفاءة والإخلاص والنزاهة مهما كانت انتماءات هؤلاء؛ ومن ثَمّ نتخلص من المحاصصة، وننفتح على جميع الأحزاب والكيانات، ويصبح التوجه كله هو العمل من أجل الوطن والمواطن.